العوامل المؤثرة في اختيار المهنة لدى النساء الجزائريات

Factors affecting the choice of profession among Algerian women

* جروان خديجة[1] ، مالك شليح توفيق[2]

جامعة وهران2 (الجزائر)djerouanekhadidja83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/08 تاريخ القبول: 2021/11/28 تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف العوامل المتراكمة والمتداخلة والتي من خلالها يتحدد المسار المهني للمرأة الذي يُرسم أحيانا وفقا لاختياراتها الذاتية وتماشيا مع رغبتها الشخصية وأحيانا أخرى يفرضه الواقع المعاش وطبيعة المجتمع الجزائري وما يعتريه من منظومة قيم تتميز بالصرامة وعادات وتقاليد تضع الكثير من الحواجز والعراقيل في ظل مجتمع تطغى عليه الهيمنة الذكورية و هي الصورة النمطية التي وُضعت في ذهن كل فرد جزائري، وقد عرف عمل المرأة الجزائرية تحولات جذرية وجاء هذا مواكبة لما عرفه مجتمعنا من تغيرات مسته على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية ، فمن مجتمع تقليدي يحبذ مكوث المرأة في البيت ويرى أن وظيفتها الأسمى هي خدمة أبنائها وزوجها إلى مجتمع حديث يحمل في طياته العديد من التغيرات وعلى مختلف الأصعدة أبرزها تراخي السلطة الأبوية والانفتاح على العالم الخارجي ما دفع بتحرر المرأة ، هذه الأخيرة التي أصبحت تطالب باقتحام مختلف مجالات العمل دون مراعاة نوع الجنس .

كلمات مفتاحية: المرأة ،المهنة ، الهيمنة الذكورية ،العادات والتقاليد.

Abstract

The purpose of this study is to identify the various accumulated and interrelated factors that determine the professional path of women, sometimes based on their own choices, in line with their personal desire, and sometimes on the nature of the Algerian society and the system of values characterized by customs and traditions. This later create many barriers and obstacles in a society influenced by male domination, which is the stereotype that was placed in the the mind of every Algerian person.

Algerian women profession has undergone radical changes, in keeping with the changes

that our society has experienced in terms of economic and social structures From a traditional society that favours women to stay at home and considers that its highest function is to serve their children and husbands .According to a modern society many changes occur at various levels .The most prominent among them is the lack of patriarchy and openness to the outside world, which has produced a kind of emancipation for women. The latter demands that they break into all spheres of work without taking into account gender.

Keywords: *Women, profession, male domination, customs and traditions.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عاشت المرأة في المجتمعات التقليدية حياة قاسية حيث كانت تعامل في بعض الحالات مثل الرقيق فقد اشتركت كل من حضارة بابل ، الهند القديمة ، الصين ، الإغريق، الرومان وغيرها في هذه النقطة فالمرأة في نظرهم منحطة ليس لها حق مستقل ، خاضعة للرجل ومحرومة من جميع حقوقها المدنية والاجتماعية ، وارتبط عملها بشكل وثيق بالفضاء المنزلي إذ كان يعد الحيز الوحيد الذي يراه الأغلبية مناسبا لها ، واقتصر دورها على الغسل ، الطبخ ، الكنس، تربية الأولاد، فأصبح يطلق عليهن " رقيق المنازل (نبوة، 1975، صفحة 92)، كما سُلب منها حق التعليم، ولم يختلف حالها عن حال المرأة في المجتمعات المتحضرة والأكثر تقدما والتي تنادي بحرية المرأة إلا أنَ هذا يبقى مجرد شعار ليس له معنى على أرض الواقع فهي التي تعرف تمييزا واضحا وتقسيما في العمل على أساس الجنس، فغالبا ما يُنظر إليها على أنها أقل كفاءة من الرجل وهذا ما بينه فلادمير لينين قائد الحزب البلشفي الذي دافع كثيرا عن المرأة العاملة وعن حقوقها وتحررها حيث يقول لا توجد دولة رأسمالية واحدة حتى أكثرها تحررا يتمتع فيها النساء بالمساواة التامة والكاملة في الحقوق مع الرجال (نبوة، 1975، صفحة 92) وأوضح أن المساواة التي تَعِدُ بها الدول الرأسمالية تبقى مجرد أقوال فقط فما هو ملاحظ أن مكانة المرأة أدنى من مكانة الرجل ،هذا الأخير الذي كرس له القانون العديد من الامتيازات ،ما جعله يحتكر مناصبا مهمة خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي ونفس الوضع تعيشه المرأة العربية والجزائرية بصفة خاصة حيث وُصفت هذه المجتمعات بأنها مجتمعات أبوية (بطريكية)، ذكورية و

تكون السلطة بيد الرجل فهو الذي عادة ما يحدد أو يتدخل في المسارات الشاملة التي تسير وفقها المرأة ونخص بالذكر تدخله في توجيه عمل المرأة ، هذا إضافة إلى وجود صفات أخرى تنطبق على المجتمعات العربية كالقوامة والتي من خلالها تُمارس عدة ضغوطات تجاه المرأة العاملة.

وما هو ملاحظ أيضا أنه رغم الاختلاف الموجود في طبيعة الأسرة ، المجتمع ، العادات والتقاليد ، القيم وغيرها بين مختلف دول العالم العربية والغربية إلا أن بعض الدراسات تُقر بأن العمل يبقى مقسما حسب الجنس فالسياسة الرأسمالية في العالم مثلا تحتوي على قدر من التمييز على أساس الجنس في كافة المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية (سيد فهمي، 2012، صفحة 272) وتُصرح إحدى الباحثات أن دور المرأة في لبنان محكوم بالتقسيم المجنسن للعمل (الناصري، بدون سنة، صفحة 21) فسادت بذلك سياسة التراتبية، الهامشية والهرمية حيث يتربع الرجل على رأس الهرم أما المرأة في قاعدته وقد يرجع هذا لعدة اعتقادات منها ما هو مرتبط بالقرارات أو القناعة الشخصية للمرأة من جهة ومن جهة أخرى تدخل الأسرة والمجتمع بمختلف مؤسساته ، فقد تضطر المرأة في بعض الأحيان إلى اختيار مهن توجهها السلطة الذكورية ،بالإضافة إلى تدخل عدة عوامل أخرى والتي كان لها تأثير بارز في تحديد المسار المهني للمرأة الجزائرية حسب ما يتوافق مع خصوصيتها كامرأة وتركيبتها السيكولوجية، الفيزيولوجية، هذا ما جعل بعض المهن يُطلق عليها اسم المهن المؤنثة تقليدا (المؤلفين، 2012، صفحة 192)كمهنتي التمريض والتعليم اللتان شهدتا ولوج نسبة عالية من النساء إليهما وقد يكون مرد ذلك أن مثل هذا النوع من المهن يلقى قبولا واسعا سواء من طرف الأسرة أو المجتمع باعتبارهما امتدادا للعمل التقليدي الذي تقوم به المرأة والمتمثل في التربية والتنشئة الاجتماعية .

في حين تمنع بعض الأسر المرأة من العمل ليلا أو في وسط يكثر فيه الاختلاط بالرجال باعتبار أن هذا يؤثر سلبا على سمعتها ويجلب لها الشبهات ويجعلها محل شكوك وتبقى حديث العام والخاص كما يسيء لها و لأهلها مهما اتصفت به من أخلاق حسنة .

2_ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شهدت الأوضاع السائدة والتقسيم القائم بين الجنسين إلى ظهور حركات احتجاجية عبر مختلف أنحاء العالم والتي نادت بالمساواة بين الرجل والمرأة وتحريرها في كل المجالات وبمنحها جميع حقوقها المدنية والاجتماعية والعمل على زيادة إدماجها في الفضاء العام لتثبت أنها قادرة على ممارسة أي

مهنة مثلها مثل الرجل تماما وتفرض وجودها في ميادين لا يراها البعض مناسبة لها، ومن الأوائل اللواتي قمن بالاحتجاج على أوضاع النساء الفرنسية هبرتين أكلار (التايب، 2011، صفحة 90)، وضمن هذا السياق السوسيو تاريخي تواصل الامتداد الواسع لهذه الحركات وشهدت ارتفاعا و بنسب غير معهودة خاصة مع مطلع السبعينيات وازداد عددها في جميع أنحاء العالم لينتشر إلى باقي الدول العربية رافعة شعار" تحرير المرأة " وكان مطلبها الجوهري والرئيسي هو المساواة الجندرية والتي تعني أن لا تعتمد الحقوق والمسؤوليات الفرص المتاحة للنساء والرجال على كونهم ذكورا أم إناثا (خليل العمر، 2012، صفحة 11)فالمرأة تمارس العمل الذي تفضله مادامت تريد ذلك فهو حق لها تكفله الأنظمة الحقوقية في العالم خاصة مع انتشار الدعوة إلى التحرر في أوربا.

وعلى إثر هذا شهد المسار المهني للمرأة بصفة عامة منحى متغيرا عما كان عليه سابقا نتيجة التطورات الحاصلة وحدث هذا أيضا مقابل اعتراف العديد من الأطراف بأن المرأة عنصرا فعالا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام خاصة مع ازدياد نسبة التعليم لدى النساء بعدما كان يعد سابقا _أي التعليم _ عاملا من عوامل التفكك الأخلاقي الذي يلحق بالفتاة (عمر علي أبو العسل، 2010، صفحة 122)وكذلك بعد موجة التحرر التي اجتاحت العالم بأسره فظهرت على إثرها قيم ، عادات ،تقاليد ،أفكار ومعتقدات ..الخ تتماشى والتطور الحاصل واختلف هذا من مجتمع لآخر، فالتفكير الذكوري بصفة عامة سواء الأب، الأخ أو الزوج الذي كان سابقا يتميز بالصرامة والتشدد أصبح يلين نوعا ما وهذا ما انطبق أيضا على مجتمعنا الذي ساير بدوره التغيرات الحاصلة ،فمع استقلال الجزائر بدأ الاهتمام نوعا ما بعمل المرأة فانعقدت عدة مؤتمرات دولية تخص قضايا المرأة والنوع الاجتماعي وأقيمت عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقية سيداو الدولية التي تنص على القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وإشراكها في الحياة المدنية والسياسية وبالموازاة مع هذا أيضا بدأ بالاهتمام بالبعد الجندري في السياسات الجزائرية وتحسين الوضع العلمي للمرأة وسُنت قوانين تساويها بالرجل وتوسعت بذلك مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية ما جعلها تتقلد مناصبا عليا وتقتحم مجالات كانت في السابق حكرا على الرجل فقط كالمقاولاتية ، الشرطة وغيرها، لكن وبالرغم من كل هذا إلا أن بعض الدراسات ترى أن عمل المرأة مسه تغييرا كميا وليس نوعيا كما صرحت به إحدى الباحثات حيث تقول إن التغيير الذي حدث في عمل المرأة هو تغيير كمي وليس نوعي ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن النظرة إلى عملها لم تتجاوز الدعم المادي فقط (فهمي خالد الجبر، 2005، صفحة 03)و بقيت أغلب المهن التي

تمارسها المرأة لها علاقة وطيدة واستمرارية بالأدوار التقليدية المألوفة ومازالت الأعمال وإلى يومنا هذا مصنفة إلى مؤنثة وأخرى ذكورية حتى وإن اقتحمتها البعض من النساء إلا أن هذا العمل يبقى في نظر البعض من الأشخاص يناسب الرجل أكثر ولا يليق بأن تمارسه المرأة هذا ما دفع بنا إلى طرح التساؤلات التالية :

_ ما هي مختلف العوامل المتحكمة في اختيار المسار المهني للمرأة الجزائرية؟

_ هل طبيعة النظام القائم في المجتمعات العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة هو الذي يتحكم في تقسيم العمل؟

_ هل للعادات والتقاليد دور في تقسيم العمل على أساس الجنس؟

_ هل تقسيم العمل بين المرأة والرجل يرجع إلى أسباب ذاتية أو خارجية؟

فرضيات الدراسة: تقسيم العمل في المجتمع الجزائري قائم على أساس الجنس.

ومن الفرضيات الجزئية المتفرعة عنها ما يلي:

الفرضيات الجزئية:

_ المجتمع وما يتضمنه من منظومة قيم هي التي تتدخل في المسار المهني النسوي.

_ للسلطة الأبوية أو الهيمنة الذكورية دخل في تحديد مهنة المرأة .

_ تمارس المرأة المهنة التي تمثل امتدادا لعملها التقليدي.

2_ **أهداف البحث:**

_ معرفة مدى تأثير المجتمع وما يتضمنه من قيم، عادات وتقاليد في توجيه المرأة الجزائرية لاختيار مهنة معينة.

_الوقوف على أهم الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى اختيار مهنة معينة وما هي أهم العوائق التي تواجهها.

_ التعرف على سبب الاختلال الموجود في تقسيم العمل بين الرجل والمرأة .

3_ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

3_ **1 الجندر(النوع الاجتماعي):** هو الفروقات الاجتماعية والعلاقات بين النساء والرجال والأدوار المكتسبة التي تتطور بالوقت وتختلف من ثقافة إلى أخرى ، وهذه العلاقة مبنية اجتماعيا ومكتسبة في سيرورة المجتمع ، هي خاصة في محتواها وقابلة للتغيير (سعيد عيشور، 2016، صفحة 252).

2_3 تعريف المهنة: اصطلاحا: المهنة تعني حرفة وخدمة تعتمد على مجموعة معلومات وخبر إحصائية يستعملها الشخص الذي يقوم بها وقت قيامه بالخدمة التي يحتاجها المجتمع (إحسان، صفحة 166).

أما العالم مورس كوكن يعرفها على " أنها وظيفة يعتمد أداؤها على معومات نظامية يحصلها الفرد من معهد أو كلية أو جامعة كما تعتمد على القابلية والمهارة الذاتية للفرد الذي ينجزها (إحسان، صفحة 166).

3_3 تعريف العادات: العادات اصطلاحا تشير إلى أشكال التفكير والسلوك المستقر الذي يقوم به الفرد في المجتمع.

أمام العالم مالونفسكي فيعرفها على أنها: " روتين الحياة الحقيقية التي يشهده الأفراد (إحسان، صفحة 70) .

ولمعرفة السيرورة التاريخية للمسار المهني للمرأة الجزائرية وما هي مختلف التغيرات الهيكلية التي طرأت عليه نحاول أن نعرج على ما يلي:

4- طبيعة المجتمع الجزائري بين الماضي والحاضر:

ما يُعرف عن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية على أنه مجتمع أبوي فالرجل هو الذي يملك السلطة والهيمنة ،يتحكم ويصدر الأوامر وفي المقابل على المرأة أن تكون خاضعة وتمتثل لهذه الأوامر ، فخروج المرأة بصفة عامة كان يُعد في الزمن الماضي فعلا ممنوعا ، ولم يكن يُسمح للبنت بإتمام تعليمها بل تكتفي بالمرحلة الابتدائية فقط ، ويعتبر الأب نفسه المعيل الأساسي الذي له سلطة التكفل بمصاريف الأسرة "إذ يلعب الأب دور المقوت الدائم فهو بذلك يسجل علامة شرف (بوتفنوشت، 1984، صفحة 244) ويرى أن هذه المسؤولية مقدسة يجب تأديتها على أكمل وجه ، فسعادته تكمن في عمله وخدمته لعائلته وكان يعتبر أن عمل المرأة من الطابوهات وأن خروجها لهذا السبب إهانة له وإنقاص من قيمته، من ناحية أخرى نجد أن المرأة ومن خلال تنشئتها الاجتماعية التي تلقتها كانت متكيفة مع هذه الأفكار والآراء الصارمة ،المتشددة ومقتنعة بأن السلطة بيد الرجل وما عليها إلا الامتثال والخضوع فلم تكن تجرؤ على أن تناقش مثل هذه المواضيع أي_ خروجها للعمل _وفي حال غياب الأب أو وفاته فإن هذه السلطة إن صح القول وكأنها ستورث آليا لأحد الذكور سواء كان الابن الأكبر أو حتى الأصغر فنجده يمثل دور الآمر ،الناهي ويتدخل في قرارات أخته ونفس العمل يقوم به الزوج في حال زواج الفتاة ، وإن سُمح لها بممارسة مهنة معينة فيظل البيت هو الفضاء

الوحيد المناسب لمثل هاته الأعمال كممارسة حرفة الخياطة ،أو حرف يدوية أخرى تحت أنظار ومراقبة الأسرة ، هذا ما يدفع بنا إلى الاعتراف بطغيان مفهوم القوامة على مجتمعاتنا " وتعد القوامة نظاما بطريكيا قائما على السلطة الذكورية في الميدان السياسي والاقتصادي والديني وهي كذلك داخل الدائرة الأسرية (الناصري، بدون سنة، صفحة 09) وحسب الدراسة الاستطلاعية الميدانية صرحت إحدى المبحوثات بما يلي " **منذ صغري وأنا أحلم بأن أصبح شرطية ، لكن معارضة أبي وأخي معا جعلتني أتوجه إلى التعليم"** ففي بعض الحالات تُخير أو حتى تجبر المرأة على ممارسة مهنة يرضى بها الوالد ، الأخ أو الزوج أو عدم العمل، هذا إلى جانب العديد من العوائق التي تعتبر أن عمل المرأة عيبا وأن البيت وما يشمله من أعمال هو الأنسب لها ونذكر على سبيل المثال:

4_ 1نظرة المجتمع:

لا تختلف ميزات المجتمع الجزائري عن ميزات الأسرة فالمرأة التي تعمل في مهن صنفت في خانة الغير مرغوبة أو المناسبة لها ، كثيرا ما تلقى معارضة وتواجهها صعوبات على مستوى الحياة الشخصية وتُعد عند البعض المرأة المتمردة، المسترجلة والتي لا تستحي وتطلق عليها العديد من الصفات الأخرى ويُنظر إليها نظرة سلبية دونية ونجد أن مثل هذه الأفكار متجذرة في المخيال الذكوري هذا ما يجعلها تلجأ إلى اختيار مهن يرضى بها الغير خوفا كما يعرف بالعامية من **" هدرة الناس"** و تجنبا للتأثيرات السلبية التي قد تمس حياتها الشخصية فبعض العاملات تراعي أثناء اختيارهن لمهن معينة ما يريده المجتمع لا ما تريده هي مكتفية بقولها " ماذا يقول عني الناس ؟" أو " كيف ينظر الناس إلي ؟" ولأنها تدرك جيدا أن هذا سيؤثر سلبا لا محالة على حياتها الخاصة سواء علاقة الجوار، الصداقة أو حتى زواجها .

_ 2العادات والتقاليد:

للعادات والتقاليد تأثير بالغ الأهمية على المرأة حيث تمارس نوعا من القيود والضغوط على قراراتها المهنية فقد يتم تقديم الموافقة على ممارسة مهنة معينة لأنها مؤطرة وفقا لهذه العادات والتقاليد وتُرفض أحيانا لأنها تتعارض معها فكما تقول الباحثة الجزائرية نادية سعيد عيشور" أن المرأة تجد نفسها أمام منظومة من العادات والتقاليد التي تحدد دورها وتمارس عليها ضغطا يضاهي القوانين والتشريعات (سعيد عيشور، 2016، صفحة 271)، ما يعني أنه بإمكان هذه العادات والتقاليد أن تعطل صلاحية هذه القوانين وتجعلها غير سارية المفعول فتظل بذلك فكرة اللامساواة قائمة و يبقى " التمييز الحاصل بين المرأة والرجل أساسه ثقافي واجتماعي لا بيولوجيا (بوحناش، 2017، صفحة 74) ،

فثقافة " عيب " سيطرت بشكل كبير على قرارات المرأة العملية حيث ظلت لفترة من الزمن أسيرة أوحبيسة لهذه العادات والتقاليد التي ظلت فعاليتها ضاربة في اعماق مجتمع بأكمله .

فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة لها تأثير كبير في رسم المسار المهني للمرأة في المجتمع الجزائري إضافة إلى عوامل أخرى،فما هو ملاحظ في بعض الحالات أن العديد من النساء تضطرن للتضحية والتنازل عن رغباتهن ومهنهن المفضلة لأن المجتمع، العائلة (الأب والأخ أو الزوج) أو العادات والتقاليد لا ترضى بها ويختلف هذا باختلاف الوسط الذي تنتمي له الفتاة والمستوى التعليمي للوالدين...إلخ .

لكن ومع ما حصل من تطور وديناميكية في مختلف المجالات عرفت المجتمعات العربية والجزائر من ضمنها بما يُصطلح عليه مفهوم التثاقف والذي يُعرف على أنه "عملية انتشار القيم والمقاييس والأحكام الاجتماعية إلى المجتمعات الأخرى مع تعرضها لعملية التبدل التي تجعلها منسجمة مع ظروف وأحوال المجتمعات التي دخلت إليها (إحسان، صفحة 13) وكان هذا نتيجة الاستعمار الفرنسي وما فرضه من سياسات ساهمت وإلى حد بعيد في إحداث تغيير في الشكل الأساسي لبنية الأسرة الجزائرية وبفعل التفتح على العالم الخارجي أيضا فحدث صراع أو اصطدام بين القيم التقليدية والعصرية وبدأت السلطة الأبوية تتلاشى أو تتقلص نوعا ما كما خفت القيود المفروضة على المرأة و شهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة التعليم لدى النساء الجزائريات واقتحمت بذلك مجالات عديدة حتى تلك التي كانت سابقا حكرا على الرجل فقط ، أو التي كانت في نظر البعض من أفراد الأسرة أو المجتمع "عيبا " كالمقاولاتية و الإدارة وغيرها فالأب الذي كان سابقا يرفض عمل زوجته أو ابنته أصبح اليوم يشجعها ويحفز ها على ممارسة هذه المهن ويساندها غير مبال لكلام غيره مثلما كان في الماضي وأخذ الرجل بصفة عامة يغير موقفه المتشدد والمتحيز تجاه عمل المرأة وأصبح يثمن دورها في المجتمع ويمكن أن نقول أن هذا يعتبر بداية لظهور بوادر مجتمع جديد يحمل في طياته أفكار ا وآراء تتميز بالاستقلالية إن صح القول حيث عرفت المرأة قدرا من التحرر وتتلاءم صفاته مع ما قاله لينين "و تنتهي أسطورة سيطرة الرجل التي عانت منها الإنسانية والمرأة أشد المعاناة لتحل محلها عملية المشاركة الفعلية في البناء والتطور كل حسب كفاءاته وجهوده وعمله لا حسب جنسه (نبوة، 1975، صفحة 04)وهذا ما يتوافق أيضا مع ما جاء به الباحث الجزائري مصطفى بوتفنوشت عند وصفه للمجتمع الجزائري و ما شهدته المرأة الجزائرية العاملة من تطورات خاصة بعد نيل الجزائر استقلالها إذ يقول " من متطلبات الثورة الأقل توقعا هي السهولة التي تحولت بها المرأة الجزائرية كعنصر

منعزل اجتماعيا ومحبوس داخل البيت إلى عنصر يؤدي دورا اجتماعيا هاما ،هذا الدور جعل مبدأ دور كمنجبة وربة بيت مبدء باطل الاستعمال (بوتفنوشت، 1984، الصفحات 282-283)حيثُ تم تجاوز القاعدة التي ترى أن البيت هو المكان الأنسب للمرأة ولم يعد خروجها بشكل عام بالأمر الغريب ،وجاء هذا نتيجة لعدة عوامل نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ)_الحاجة الماسة إلى العمل:

أي من أجل تحصيل المال بغرض تحسين الأوضاع العائلية، فالوظيفة اليوم أصبحت ضرورة قصوى بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فممارسة المرأة لمهنة معينة قد يساهم إلى حد ما في التخفيف من الأعباء والأزمات التي قد تواجهها الأسر الجزائرية ، حيث لم يعد رب الأسرة قادرا على التكفل بكل المتطلبات الضرورية ،هذا ما يدفع به للسماح لزوجته أو ابنته بمزاولة عمل معين ومن ناحية أخرى نشهد ظاهرة إقبال الرجال على الزواج بنساء عاملات بعدما كان هذا في الماضي يمثل الأقلية ، كل هذا أيضا بغرض التعاون على مصاريف البيت.

ب)_ فرض المرأة لذاتها:

وهذا من خلال تحقيق طموحاتها والحصول على مكانة وقيمة اجتماعية مرموقة وتوسيع آفاقها في الحياة" فصارت المرأة تغامر لتكسب عملا له وزنا وثقلا في المجتمع على خلاف أعمال أخرى خاصة وأن المركز الاقتصادي والاجتماعي للفرد في المجتمع الحديث أصبح يتحدد عن طريق المهنة أو العمل الذي يؤديه الفرد أكثر من أي شيء آخر (عباسي بصلي، 2010، صفحة 522) فالبعض من المتخرجات مثلا لا تفضل العمل في أي تخصص إلا إذا كان ذو قيمة .

ج)_ الربح السريع:

تضطر بعض النساء أحيانا إلى التخلي عن تخصصاتهن التي تمت مزاولتها بالجامعة وتتكون في مجالات أخرى خاصة الحلاقة ، التجميل والخياطة وهذا ما لاحظنا انتشاره بصفة كبيرة فكما صرحت البعض ممن أجرينا معهن مقابلات أن مثل هاته المهن تساعد على جني المال بشكل كبير وفي وقت قصير وعلى حد قول إحداهن " **أن ما تتحصل عليه في يوم واحد قد يعادل ما يتحصل عليه عامل في الوظيف العمومي في شهر بأكمله** "وهو ما حفز الأخريات للمواصلة على نفس المنوال بدلا من تضييع الوقت في انتظار فرص عمل والتي قد تكون بعد طول انتظار أو بعد إجراء عدة مسابقات لكن دون جدوى

فممارسة المهن المذكورة سابقا (حلاقة ، تجميل ، خياطة) تلخصها بعضهن في المعادلة الآتية: **"تكوين في وقت قصير مقابل كسب مال وفير"** خاصة في المناسبات كالأعراس والأعياد.

د) _ سياسة الأجور والرواتب :

هي أيضا لها تأثير بالغ على دفع المرأة لاختيار مهنة على حساب مهنة أخرى وهذا ما يدفع ببعض النساء لأن يُقبلن على مهن يقبضن من خلاله راتبا عال.

ه)- سياسة الامتيازات :

يرجع إقبال النساء على بعض المهن أحيانا إلى الامتيازات التي تتوفر عليها كالعطل المتاحة و استفادة المرأة الموظفة من عطلة الأمومة ، منح ساعات الإرضاع ...إلخ وهذا ما يجعل مثلا قطاع التعليم خاصة القطاع الأكثر استقطابا للنساء ومن جهة أخرى تعد هذه المهنة بمثابة امتداد لعمل المرأة التقليدي الذي يتفق مع قيمها وعاداتها وتقاليدها وتعاملها مع الأطفال بالنسبة لها هو استمرارا لعملية التربية التي تقوم بها داخل البيت .

5_ جهود الدولة في تعزيز دور المرأة:

تزامن هذا التطور الحاصل في عمل المرأة مع التشجيع الذي أولته الدولة الجزائرية وبدا الأمر واضحا عندما طُرح هذا الموضوع في عدة مؤتمرات وتم من خلاله التوقيع على عدة اتفاقيات تسعى إلى إدماج العنصر النسوي في عدة مجالات والتأكيد على أنها تعتبر عنصرا فعالا في دفع عجلة التنمية والرقي بالبلاد إلى مصاف الدول المتطورة وتمثل هذا في عدة إجراءات نذكر على سبيل المثال:

5_1من الناحية القانونية والتشريعية:

كرست الجزائر منذ الاستقلال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فقد أقر أول دستور سنة 1963 هذا ووُقعت عدة اتفاقيات من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في السياسات إذ ورد في الجريدة الرسمية في عددها 14 الصادرة في 7 مارس 2016 من خلال (التعديل الدستوري) من خلال المادة الـ35 ما يلي" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة".

كما تنص المادة 36 منه على ما يلي " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل ، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات "

5_2من الناحية الاجتماعية:

تعد قضية النهوض بالمرأة وجعلها شريكا هاما وفعالا في التنمية من أولى أولويات الدولة الجزائرية ومن إحدى أهم وأبرز المواضيع المطروحة على جدول أعمال السلطات في الجزائر حيث أُعدت برامجا تكوينية وتدريبية هدفها إدماج المرأة مهنيا واجتماعيا كما لاقت عدة تسهيلات ،هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الفرص أصبحت متاحة للنساء العاملات للمساهمة الفعالة في بناء المجتمع وتطويره وأنها قادرة على المساهمة في البناء مثلها مثل الرجل تماما، فالعمل بالقضاء و المؤسسة الأمنية مثلا لم يعد حكرا على الرجال فقط كما كان هذا في السابق .

5_3 من الناحية الاقتصادية والسياسية :

عملت الدولة الجزائرية جاهدة على إبراز دور المرأة وتوسيع آفاقها في المجالات الاقتصادية وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير موجهة لفائدة النساء كالحرفيات مثلا اللواتي يرغبن

بإنشاء مؤسسات مصغرة ، كما استفادت من برامج ومشاريع تنموية ، ما عزز تواجدها في ميادين مختلفة والتي كانت في الماضي مغيبة عنها كالمقاولاتية هذا إضافة إلى المساهمة الملموسة في الميدان السياسي حيث صار واضحا للعيان أنها قطعت أشواطا معتبرة وساهمت إلى جانب الرجل في المشاركة في صنع القرار ،فأصبحنا اليوم لا نستغرب من أن نرى المرأة في أي مجال.

لكن بالرغم من كل التسهيلات والدعم الذي توليه الدولة للمرأة إلا أن الواقع يثبت العكس فتواجدها في المناصب العليا مازال ضئيلا مقارنة بالرجال وبأعداد محدودة فحسب آخر تعيين لأعضاء الحكومة الذي أجراه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 02 جانفي 2020 م والذي تشكل من 39 عضوا من بينهم 7 وزراء منتدبين و4 كتاب دولة وضم الجهاز التنفيذي خمس (05) نساء فقط في المجالات التالية (وزارة التعليم والتكوين المهنيين وزارة الثقافة ، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،وزارة البيئة والطاقات المتجددة ،وزارة العلاقات مع البرلمان) .

وهذا ما يؤكد أن تقسيم العمل على أساس الجنس ما زال قائما ، و قد يكون من بين أحد الأسباب أن النظام الأبوي لازال راسخا في المجتمع العربي والقرار حتى يومنا هذا مازال يخضع للهيمنة الذكورية لكن بأقل درجة وحِدة وبقيت القوانين مؤطرة حسب ما ترغب فيه قيم المجتمع وخصوصيته وما يفرضه من عادات وتقاليد وهذا ما أوضحه الباحث بلقاسم برنين (مجلة إنسانيات العدد 57_58) من خلال ذكره لما قاله الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه أمام المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني

للنساء يوم 2 أفريل 1974 " إن النظام الثوري يعمل على مساعدتكم من خلال إعداد تشريع يفتح أمامكم كل الأبواب نحو المستقبل ولكنه يتوجب عليكن تجسيد هذه القوانين وتطبيقها ، لا تنتظرن أن نغير الذهنيات المتحجرة بالقوة "، وهذا ما يوضح لنا أن الإشكال المتعلق بعمل المرأة لا يمكن تجاوزه بسن قوانين منصفة للمرأة فقط وإنما علينا أولا وقبل كل شيء كسر تلك القيود المتعلقة بالسلطة الأبوية فكما يرى الباحث هشام شرابي أنه " لن يكون هناك تغيير أو تحرير دون إزاحة الأب رمزا وسلطة وتحرير المرأة قولا وفعلا (شرابي، 1992، صفحة 17) وعلينا أن نتخلص من الأفكار والاعتقادات التي لطالما شكلت عائقا ، ولتتحرر المرأة و تبرز أكثر ينبغي علينا مواجهة العديد من التحديات والاقتناع بأنها مثل الرجل قادرة على التغيير والمساهمة في البناء والتطوير وكما يُقال أن التنمية بدون مشاركة المرأة هي تنمية عرجاء (فهمي خالد الجبر، 2005، صفحة 02) ونتجاوز تلك العادات والتقاليد التي أصبحت بالية في نظر البعض وهذا ما صرح به لينين إذ يقول أن " حل مشكلة المرأة يكمن في إحداث ثورة في العلاقات الإنتاجية الموروثة وإحداث تغيير كلي في البناء التحتي و في البنى الاقتصادية و القوى المنتجة وفي البنيان الفوقي وما يشمله من عادات بالية وتقاليد ونظريات التشريع الذي ينبغي التخلص منه (نبوة، 1975، صفحة 03) أي أن تكون الموافقة والرضا بعمل المرأة من أطراف عديدة منها ما يخص الأسرة وما تحتويه من قيم ،عادات وتقاليد، المجتمع بمختلف هياكله والدولة وما تسنه من قوانين وتشريعات أي موافقة جماعية وعدم اعتراض أي طرف من الأطراف المذكورة وإلا فستبقى قضية عمل المرأة بين مد وجزر وبين تأييد ورفض .

4. خاتمة:

ظل موضوع المرأة والعمل محل اهتمام العديد من الباحثين في معظم دول العالم واشتركت بعض الآراء في فكرة أن المرأة مهما بلغت درجة علمها ومهما امتلكت لمؤهلات علمية إلا أنها في نظر الرجل هي أقل ضعفا منه وغير قادرة على تولي مناصب كانت منذ زمن طويل حكرا عليه ولذا جاء تقسيم المهن إلى مهن اعتبرت ذكورية تقليديا مثل البناء ، الهندسة ، الجيش وغيرها وأخرى مؤنثة تمارس من خلالها المرأة أعمالا تتوافق مع أدوارها التقليدية مثل التعليم ، التمريض وغيرها ، فالمجتمع تطور وتغيرت معه القوانين التي تمنح حق المساواة للمرأة تماما مثل الرجل إلا أن الذهنيات مازالت تحمل في طياتها بعض الأفكار البالية أو كما يسميها البعض بالمتحجرة فالسلطة الأبوية أو الهيمنة الذكورية انتقلت من المطلقة إلى النسبية إلا أن القرارات الرئيسية بقيت محصورة بيد الرجل وهذا ما تطرق له الباحث

هشام شرابي إذ يقول أن هذا التغيير يأتي مشوها فالمجتمع العربي المعاصر هو مجتمع أبوي مستحدث ذلك لأنه يجمع بين الأبوية والحداثة الشكلية (حمادي، 2009، صفحة 29) وأنه أي المجتمع لا يعرف كيف يُعرف ذاته إلا بصيغة الذكورية (شرابي، 1992، صفحة 16) فرغم تخفيف القيود المفروضة على المرأة إلا أن هذه الأخيرة عند اختيارها لمهنة معينة تجد نفسها أحيانا تضع حسابات قبل أن تُقبل على ممارستها وقد يكون هذا خوفا من الانعكاسات السلبية التي قد تؤثر على حياتها الخاصة ،فالأسرة ، المجتمع ،العادات والتقاليد دائما حاضرة وتشكل هاجسا لها يصعب تخطيه وإن تم ذلك فتعتبر هذه المرأة قد تجاوزت الحدود ،بل نجد بعض النساء لم تعد تسعى إلا وراء مهن معينة لأنها تراها مناسبة لها على غرار مهن أخرى تظل في نظرها أنها من اختصاص الرجل فقط وأن اللجوء إليها يُعتبر مخالفة للقانون فالمعتقدات الراسخة عند بعضهن أثرت وبشكل كبير على تحديد ورسم المسار المهني لهن ، من جهة أخرى لا تبالي البعض من النساء في امتهان أي عمل فالحاجة المادية الماسة والظروف القاسية تجبرهن على ذلك ، وبين هذا وذاك تبقى العوامل التي تؤثر في اختيار المهنة للنساء الجزائريات متفاوتة ومختلفة باختلاف الشخصية التي تمتلكها المرأة ، المستوى التعليمي ، درجة التفتح ،الانتماء الأسري وغيرها.

5. قائمة المراجع:

دنيا فهمي خالد الجبر. (2005). *الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية*. فلسطين.

ربيعة الناصري. (بدون سنة). *القوامة والتقسيم الجنسي للعمل النسائي المنزلي بدون أجر مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي*. بيروت.

زينب نبوة. (1975). *لينين والمرأة حول تحرر المرأة*. دمشق.

عائشة التايب. (2011). *النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة*. مصر.

عائشة بوحناش. (2017). *أثر الجندر في تشكيل الذات قراءة في كتابي الجنس الآخر لسيمون دي بوفوار والاختلاف في الثقافة الإسلامية دراسة جندرية لأمال قرامي*. الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية.

عزيزة عمر علي أبو العسل. (2010). *عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية بين الماضي والحاضر ،دراسة أنثروبولوجية في قرية ملكا*.

فضة عباسي بصلي. (2010). *تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة(حالة طالبات السمعي البصري بقسم علوم الإعلام والإتصال جامعة عنابة)*. دمشق.

مجموعة من المؤلفين. (2012). *ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين*. بيروت.

محمد الحسن إحسان. *معجم علم الاجتماع*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

محمد سيد فهمي. (2012). *مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث*. الاسكندرية.

محمود محمد حمادي. (2009). *أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم*. فلسطين.

مصطفى بوتفنوشت. (1984). *العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة*. (ترجمة دمري أحمد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

معن خليل العمر. (2012). *علم اجتماع الجندر*. دار وائل للنشر والتوزيع.

نادية سعيد عيشور. (2016). *المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية*. الجزائر.

هشام شرابي. (1992). *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي*. بيروت لبنان.